



بعد أقل من يومين على ظهورها بفستان عار في ختام مهرجان القاهرة السينمائي بدورته الأربعين، قررت النيابة المصرية في تطور سريع، إحالة المهتلة "رانيا يوسف" إلى المحاكمة الجنائية العاجلة، وحددت لها أولى جلسات المحاكمة في 12 يناير/كانون الثاني المقبل.

"فستان رانيا" أسعد حفا من آلاف المعتقلين الشباب على خلفية تهم سياسية، امتد حبسهم أعواما طويلة دون أحكام قضائية، ولم تجر إحالتهم للمحاكمات العاجلة أو الأجلة، ولا تزال حياتهم رهن مسمى "الحبس الاحتياطي"

وظهرت "رانيا يوسف" في ختام مهرجان القاهرة السينمائي الدولي، 29 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بفستان وكشوف من الخلف، أثار غضبا واسعا، واعتبره مصريون لباسا فاضحا، وتقدم عدد من المهاجرين ببلاغ ضد "رانيا يوسف" يتهمها بالتحريض على الفجر والفسوق.

وحددت النيابة المصرية موعد أولى جلسات محاكمة "رانيا"؛ في 12 يناير/كانون الثاني المقبل، وذلك بتهمة ارتكاب "الفعل الفاضح"، ووجهة إليها اتهامات "الفعل العلني الفاضح والتحريض على الفسق والفجور وإغراء القصر ونشر الرذيلة التي تخالف الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع المصري"، بحسب "المصري اليوم".

جاءت تلك التحركات، رغم إصدار الفنانة بيانا تعنذر فيه، كما ألقى باللوم على "قهاش بطانة الفستان التي ارتفعت من الخلف" كما اتهمت المصورين بأنهم تعهدوا تصويرها من زاوية معينة، لتظهر بهذا الشكل، على حد قولها.

ورغم دفاع البعض عن "رانيا" أمام تيار الاستنكار لفعاليتها، فإن "رانيا" التي لم تقض يوما واحدا بالحبس، وحظيت بمحاكمة سريعة بعد أقل من أسبوعين من البلاغ، تعد مخطوطة بالنظر إلى معتقلين سياسيين تجاوزوا عامهم الثالث في السجن تحت مسمى "حبس احتياطي".

"دياب" أقل حفا

المحاكمة العاجلة تكررت أيضا في واقعة المدرس المصري، "سامي دياب"، بمدينة دهباط (شمال)، والذي عرفت قضيته على نطاق واسع بقضية التمر ضد التلميذة السمراء بسهولة، أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني الهاضي.

"دياب" الذي وصلت قضيته إلى النيابة بعد انتشارها إعلاميا بيومين، جرى تحديد محاكمة عاجلة له في 2 ديسمبر/كانون الأول، وقررت المحكمة في تلك الجلسة إخلاء سبيله وحجزها للحكم في 23 ديسمبر/كانون الأول، أي بعد أقل من شهر من الواقعة.

ووفقا لتلك التواريخ، فقد كان "دياب" أقل حظا من "رانيا"، حيث أمضى 4 أيام في الحبس، لكنه رغم ذلك بنظر كثيرين من المعتقلين أعواها طويلة، سعيد الحظ

ستينية في الحبس

في الشهر ذاته الذي شهد إثارة قضية "رانيا يوسف"، (نوفمبر/تشرين الثاني)، جرى عرض عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي) السابق، "هدى عبدالمنعم" على النيابة بعد فترة اختفاء قسري إثر اعتقالها من منزلها، ووجهت لها النيابة تهمة التحريض على ضرب الاقتصاد الوطني والانضمام لجماعة إرهابية، في قضية عرفت إعلاميا باسم "النتظيم الحقوقي".

"هدى عبدالمنعم" (في الستينيات) عضو التنسيق المصرية لحقوق الإنسان، لم يحدث اعتقالها وعرضها على النيابة الزخر ذاته، كها أن اختفائها القسري لم يكن له دوي شعبي كذلك الذي صنعه "فستان رانيا"، ولم تحدد لها أي جلسات عاجلة للمحاكمة، كها أن أهلها لم يكن لهم حق زيارتها.

ابنتها "جهاد خالد" قارنت بين "فستان رانيا" واعتقال كثيرين لم تجر لهم المحاكمات العاجلة ذاتها، رغم أنهم قيد الحبس لهدد طويلة، وفي ظروف صحية ونفسية أسوأ، ويواجهون اتهامات أبشع.

فيه شباب وحبوسين بقالهم اكثر من خمس سنين و بيتجددهم أو جلساتهم بتتأجل و أعواهرهم بيتضيع و أرواحهم بنهوت بالطيب، بس الفستان اتحدله محاكمة عاجلة!

4 أعوام ولا محاكمة

"منار الطنطاوي"، زوجة الصحفي المصري والباحث، "هشام جعفر"، عبرت عن شعورها بالغضب من حملات تضامن البعض مع "فستان رانيا"، في الوقت الذي لم تجد فيها دعماً كافياً عندما طالبت بدخول سرير لزوجها الذي شارف على إتهام عاهه الرابع في السجن دون محاكمة.

"هشام" لم يحظ بأي محاكمة (عاجلة أو أجلة) طيلة سنوات حبسه الممتدة، ورغم معاناته من عدد من الأمراض، وتفاقم حالته الصحية داخل السجن، وفقدانه إحدى عينيه، فإن كل ذلك لم يشفع له في محاكمة أو إخلاء سبيل أو رعاية صحية جيدة.

وهذا أكتوبر/تشرين الأول 2015، اعتقلت قوات الأمن المصرية، "هشام جعفر" من منزله، ووجهت له تهمة بتلقي تمويل أجنبي والانضمام لجماعة إرهابية، لكنه نفى تلك الاتهامات بشدة، وقالت زوجته إن التحقيقات لم تواجهه بأي دليل على ما ذكر.

وهذا ذلك الحين، قررت النيابة تهديد حبسه تبعاً، رغم النداءات الحقوقية، والاستغاثات الإنسانية، بالنظر إلى حالته الصحية المترجعة، وحقه القانوني في الحرية والرعاية الصحية.

وتتساءل زوجته عن الهدى الزمني المفتوح للحبس الاحتياطي دون محاكمة وافتقاد الحقوق في صفحاتها على "فيسبوك" قائلة: "إيه ذنبه حتى لا يتم إسعافه أو يدخل له سرير أو يأخذ علاجه؟ إيه المشكلة؟ ده الجوايسيس كنا بنقرأ أنهم يتهمتون بحقوقهم كهمسجونين.. إحنا ليه هش بناخد حقنا في العدل والعلاج.. لو كانت وشاية من حد زي ما اتقال لي ما خلاص خلصت ده احنا داخليين في 4 سنين وهمكن تتأكدوا بكل وسائلكم أنه مظلوم وأنا عيلة مسالمة جدا".

ويعد تهديد حبس "جعفر" مخالفا لقانون الحبس الاحتياطي المصري الذي يحددها بعامين فقط، وهي مدة كبيرة مقارنة بهتوسط الهدد العالمية التي تقصرها على 6 أشهر كحد أقصى وتضع لها شروطا تحد منها وتقيدها، لكنه رغم ذلك تخالف النيابة ذلك القانون بشكل موهجج.

لبس الوحيد

لكن "جعفر" ليس الوحيد الذي طالت فترات حبسه الاحتياطي، فقد سبقه كثيرون أعضوا أعواها في الحبس الاحتياطي، ثم جرى إخلاء سبيلهم دون محاكمة.

وإلى جانب هؤلاء، فإن بعض السياسيين أحييت أوراقهم إلى المحاكمات قبيل انقضاء العامين، ليتمد حبسهم على ذمة المحاكمات، ثم حصلوا على البراءة أخيرا بعد 4 سنوات أو أكثر من الحبس، بينهم المحاكمون في القضية المعروفة إعلامية بـ"مسجد الفتج"، وقضية "بلادي جزيرة الإنسانية"، وغيرها من القضايا التي انتهت بالبراءة لمتهمين قضوا أعواها بين الحبس الاحتياطي والمحاكمة.

وسبق أن قدرت منظمات حقوقية عدد المعتقلين السياسيين في مصر بما يتراوح بين 60 و80 ألفا، وسط تفاوتات في الترقيم التقديرية، لكن النظام المصري يرفض الإعلان عن أعداد دقيقة لعدد أولئك المعتقلين، ويتهمك بأنهم معتقلون على ذمة قضايا جنائية لا علاقة للسياسة بها.

وينص قانون الحبس الاحتياطي المصري على أنه لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدابير على 3 أشهر في مواد الجنح، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالتة إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، وأوجب على النيابة العامة في هذه الحالة أن تعرض أمر الحبس خلال 5 أيام على الأكثر من تاريخ الإعلان بالإحالة على المحكمة المختصة.

وإذا كانت التهم المنسوبة إلى المتهم جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي أو التدابير على 5 أشهر، إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة

المختصة بالحبس أو التدابير مدة لا تزيد على 45 يوماً قابلة للتجديد لمدة أو ممد أخرى مهائلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم أو إنهاء التدبير على حسب الأحوال.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي وسائر مراحل الدعوى الجنائية ثلث الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية، بحيث لا تتجاوز 6 أشهر في الجنح، و18 شهراً في الجنايات، وستين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

المصدر | الخليج الجديد